

كلمة

السيد الرئيس محمد حسنى مبارك أمام

المؤتمر الثانى للإصلاح بالعالم العربى

(مكتبة الإسكندرية)

الأحد ١٣ مارس ٢٠٠٥

الإخوة والأخوات

ينعقد اليوم مؤتمر الثانى حول الإصلاح فى عالمنا العربى فى رحاب مكتبة الإسكندرية ، التى صارت ملتقى دائما للحوار الحر البناء ، ومنبرا للرأى المستنير ، وشاهدا على التواصل بين مختلف الثقافات والحضارات .

وقد شهدت مكتبة الإسكندرية فى العام الماضى مؤتمرا هاما حول الإصلاح فى العالم العربى ، فتح آفاقا رحبة للحوار حول رؤية شاملة لمشروع عربى للإصلاح ، بمحاوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو ما تضمنته " وثيقة الإسكندرية " الصادرة عن المؤتمر.

وحددت هذه الوثيقة إطارا واضحا للقواسم العربية المشتركة لمنهج العمل العربى ، الذى نسعى من خلاله إلى تعزيز جهود الإصلاح ، وترسيخ دعائم الديمقراطية فى عالمنا العربى .

كما يسمح هذا الإطار بالتعامل مع أوضاع كل قطر عربى على حده ، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع لكى يدفع قدما بخطوات الإصلاح فى إطار يتلاءم مع أوضاعه ، ويستجيب لإرادة شعبه ، ويحفظ خصوصيته الثقافية والحضارية .

وطرح مؤتمر العام الماضى رؤية واضحة لدور المجتمع المدنى وجمعياته الأهلية فى تعزيز جهود الإصلاح ، كشريك أساسى فى دعم هذه الجهود على مختلف المحاور ، حيث أصبح المجتمع الأهلى شريكا لا غنى عن دوره ورؤاه من أجل تحقيق أهداف وطموحات التنمية .

فالمبادرات التى تشهدها ساحات العمل الأهلى ، بتنوعها وتعددتها ، وثرانها ، تؤكد قدرة المجتمع المدنى على الإسهام بالفكر والعمل فى تحسين نوعية الحياة لشعبنا .

إن ما يتوافر للمجتمع المدنى من قدرة على المبادرة ، والمبادرة بطرح أفكار جديدة، وتقديم نماذج متفردة لمواجهة المشكلات ، وطرح البدائل والخيارات لحلها ، وقدرته على التواصل الإيجابى مع الجماهير .. كل ذلك يجعل من المجتمع المدنى العربى كيانا قادرا على خوض تجارب هامة وإبتكارية فى مختلف مجالات التنمية والإصلاح .

لقد تعاضم إيمان المجتمع العربى بدور المنظمات الأهلية ، كما تعددت وتنوعت مجالات أنشطتها ، ولم تعد قاصرة على مجال بذاته ، حيث استطاعت فى عديد من المواقع أن تسهم فى مواجهة القضايا العاجلة ، كالبطالة والامية والرعاية الصحية وحماية البيئة

وغيرها . فتبلورت بذلك رؤية جديدة متكاملة للمجتمع الأهلئ ومنظماته ، ككيان مواز داعم للهيئات الحكومية على طريق التنمية والتحديث والتطوير بمجتمعنا العربئ .

لقد تحقق هذا التطور فى مسيرة عمل المنظمات الأهلية فى وقت بالغ الأهمية، شهدت فيه الساحة العربية جهودا متزايدة نحو تحقيق الإصلاح الشامل بالمنطقة ، وفق رؤية واضحة تضمنتها وثيقة الإسكندرية العام الماضئ تقوم على الأسس التالية :

أولاً: أن تعزيز أسس الديمقراطية والشورى والتعاون فى المنطقة العربية خيار استراتيجئ تؤمن به الحكومات والشعوب العربية .

ثانياً: أن منهج الإصلاح لابد وأن ينبع من إرادة داخلية ، ولا ينبغئ فرضه من الخارج ، كما يتعين أن يأخذ فى الإعتبار الخصوصيات والظروف المتفاوتة بين المجتمعات العربية .

ثالثاً: أن المجتمع المدنى ومجتمع الأعمال شركاء محفزئ لجهود التحديث والتقدم والإصلاح على مختلف المحاور .

رابعاً: ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الإقتصادية ودعم دور القطاع الخاص ، كمحرك للتقدم الإقتصادئ بهدف تحقيق الرخاء للشعوب العربية ، فى إطار من الشراكة مع مختلف المجموعات الإقتصادية فى العالم ، بما يعزز إندماج الدول العربية فى المنظومة الإقتصادية العالمية .

خامساً: حتمية بذل مزيد من الجهود لتحقيق تنمية الموارد البشرية ، ووضع الشعوب فى المقدمة بإعتبارها الفاعل والمستهدف والمستفيد من التنمية بكافة أبعادها .

سادساً: استمرار حوار الثقافات بين الدول العربية والشركاء الدولئئ ، وفق مبادئ إحترام التعددية ، والتنوع ، والإحترام المتبادل ، والموضوعية ، والتكافؤ ، بما يؤدى إلى فهم متبادل يعزز من إحترام الآخر ، ويعمق التعاون المثمر بين الحكومات والشعوب .

وفى هذا الإطار ، شهدت المنطقة العربية منذ إنعقاد مؤتمركم الأول العام الماضئ ، جهودا حثيئة على مختلف محاور التطوير والتحديث والإصلاح ، سواء على المستوى الوطنئ بكل قطر عربئ ، أو من خلال العمل العربئ المشترك الذى بلورته مقررات القمة العربية فى تونس ، والتي أكدت عزم الدول العربية على استمرار الجهود وتكثيفها ، لمواصلة مسيرة التطوير فى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية .

الإخوة والأخوات

إن التقدم الواضح فى جهود الإصلاح فى عالمنا العربئ لم يتحقق من فراغ ، وإنما تحقق نتيجة لرؤية سياسية وشعبية تستهدف تحقيق أهدافنا الإصلاحية والإيمانية للنهوض بمجتمعنا العربئ .

وتستند هذه الرؤية إلى أسس الديمقراطية والشورى ، وتعمل على توسيع نطاق المشاركة فى العمل السياسى وفى صنع القرار فى إطار سيادة القانون ، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين ، واحترام حقوق الإنسان ، وكفالة حرية التعبير ، بما يدعم دور كل فئات المجتمع العربى فى دفع جهود الإصلاح .

ومن ذات المنطلق ، إستمرت جهود الإصلاح الإقتصادى للإرتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربية ، ورفع معدلات النمو ، وتفعيل دور القطاع الخاص ، ومواصلة إتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة وتعزيز الاستثمار ، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية .

وبادرت الدول العربية إلى إتخاذ خطوات جادة من أجل الإسراع بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتحقيق التكامل الإقتصادى ، وتعزيز التجارة البينية والاستثمار بين البلدان العربية ، وتدعيم إدماجها فى الاقتصاد العالمى .

كما تعمل الدول العربية على وضع استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية والبشرية ، تستهدف تأمين مستقبل أفضل لأجيالها ، من خلال معالجة ظواهر الأمية والفقير ، وحماية البيئة ، وتوفير فرص العمل ، والرعاية الصحية ، والضمان الاجتماعى ، وتطوير نظم التعليم ، وتعزيز إكتساب المعارف ، التى صارت ضرورية للنهوض بالمجتمعات العربية .

واتخذت الدول العربية خطوات واضحة من أجل النهوض بوضع المرأة ، وتوسيع مشاركتها فى مختلف الميادين ، وترسيخ حقوقها وتدعيم مكانتها فى المجتمع .

وقد صاحب كل هذه الجهود المبذولة على الساحة العربية ، مزيد من التعاون مع المجتمع الدولى ، فى إطار من المشاركة المتضامنة ، بما يسهم فى تعزيز ركائز السلم والأمن والإستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، كضرورة أساسية لتوفير المناخ الداعم لجهود الإصلاح بالمنطقة .

وتواصلت - من هذا المنطلق - المساعى الرامية إلى تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربى الإسرائيلى ، وإعادة إطلاق عملية السلام بعد توقفها خلال السنوات الأربع الماضية ، وهو ما تحقق بإنعقاد المؤتمر الرباعى الذى دعوت إليه بمدينة شرم الشيخ الشهر الماضى ، والذى نجح فى إعادة الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى إلى مائدة المفاوضات إغتناما للفرصة الحالية السانحة لتحقيق السلام .

لقد خطت الأمة العربية منذ إنعقاد مؤتمر الأول خطوات جادة على طريق الإصلاح ، عززتها مقررات قمة تونس العربية ، والبيان الذى إعتدته القمة حول مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح فى العالم العربى . إلا أن الطريق لا يزال طويلا .. وعلينا أن نمضى فيه معا بعزم وثقة ، إنطلاقا من قناعتنا الراسخة بأن الإصلاح عملية مستمرة ندين بها لشعوبنا وأوطاننا وليس لأى أحد سواها ، تفرض علينا تحديات يتعين أن نواجهها ، فرادى على المستوى القطرى لكل دولة عربية ، ومجتمعين تحت

مظلة الجامعة العربية والعمل العربي المشترك . كما لا يزال أمامنا الكثير مما يتعين علينا أن نحققه من مكتسبات إستكمالاً لما بدأناه وأنجزناه خلال السنوات الماضية على طريق التطوير والتحديث والإصلاح .

وسوف تمثل القمة العربية المقبلة في الجزائر فرصة للدول العربية ، لتقييم خطوات التقدم التي حققتها ، وتحديد آفاق المستقبل لإستكمال مسيرة الإصلاح .

الإخوة والأخوات

لقد قامت مصر على مدار العام الماضى بجهود حثيثة من أجل دفع مسيرة التحديث والتطوير والإصلاح على مختلف المحاور . بذلنا هذه الجهود من خلال الدفع بدماء جديدة إلى ميادين العمل العام ، وتعظيم الإستفادة من القدرات الشابة الواعية فى مجال صناعة القرار ، وطرح رؤية جديدة لدور الدولة ، تمكناها من القيام بدورها فى توفير الإحتياجات الأساسية للمواطن ، مع إتاحة مساحات متزايدة - فى ذات الوقت - للقطاع الخاص للقيام بدوره كشريك فاعل فى عملية التنمية .

كما حددت الدولة منهجا متطورا لإدارة ما تمتلكه من منشآت صناعية وإقتصادية ، بما يعظم الإستفادة منها ، ويفتح الأبواب للشراكة العامة والخاصة ، فى إطار جديد يسهم فيه القطاع الخاص فى ملكية وإدارة المنشآت الإقتصادية الكبرى ، ويحفظ فى نفس الوقت حقوق العاملين ، ويفتح لهم مجالات جديدة للتدريب وإكتساب مهارات متطورة ، تسهم فى إرتفاع مستوى دخولهم .

وكان لا بد وأن تدعم هذه الجهود رؤية جديدة ، تعى أهمية ومتطلبات توفير المناخ المواتى اللازم لجذب الاستثمار ، وتوفير فرص العمل ، وتعزيز قدرات صادراتنا على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق الدولية . كما تعى فى ذات الوقت ما يقتضيه ذلك من ضرورة إتخاذ قرارات جريئة - إتخذناها بالفعل - لتحقيق الإصلاح الضريبي والجمركى ، والإصلاح الموازى واللازم للقطاع المصرفى .

ولأن قضايا التعليم والبحث العلمى تمثل محورا وركيزة أساسية لإستكمال جهود التحديث والتطوير بمصر ، فقد وضعنا سياسة متطورة تستهدف الأخذ بمعايير الجودة فى التعليم بمختلف مستوياته ، وتعطى مزيدا من الأهمية لتطوير سياسات البحث العلمى وربطها بإحتياجات ومتطلبات التنمية .

ولما كانت جهود الإصلاح السياسى هى الركيزة الأساسية لتعزيز أسس الديمقراطية ، فقد مضت مصر قدما فى تحديث الأسس التشريعية التى تكفل إزدهار مناخ الديمقراطية بمصر ، وتفعيل دور الأحزاب ، فى إطار حوار وطنى متسع القاعدة صريح وشفاف ، حول تعديل عدد من القوانين الهامة ذات الصلة ، مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وقانون الأحزاب ، وقانون مجلسى الشعب والشورى ، بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة المقبلة . وسوف أحيى إلى مجلسى الشعب والشورى مشروعات هذه القوانين كى يتم نظرها وإعتمادها خلال الدورة البرلمانية الحالية ، وقبل الانتخابات التشريعية المقبلة .

الإخوة والأخوات

إن إيماني ثابت لا يتزعزع بحرية التعبير كأساس للنهوض بالمجتمع ، وبالديمقراطية كأساس للحكم وسبيل لمشاركة جموع الشعب فى صناعة القرار . كان هذا الإيمان الراسخ - وسوف يظل - أساسا لكل ما اتخذته من قرارات فى مختلف الظروف ، وفى مواجهة كل المتغيرات التى عشناها معا على مدار السنوات الماضية .

من هنا جاءت مطالبتي مجلسى الشعب والشورى الشهر الماضى بتعديل المادة (٧٦) من الدستور ، والخاصة بأسلوب انتخاب رئيس الجمهورية ، لتفتح آفاقا جديدة غير مسبوقه فى تاريخ الحياة السياسية المصرية المعاصرة ، تعزز مسيرة الديمقراطية ، وتبنى على ما حققناه خلال السنوات الماضية من إنجازات ومكتسبات ، وترسى وترسخ منعظا تاريخيا جديدا فى أسلوب إختيار الشعب بإرادته الحرة ، من يراه جديرا بحمل الأمانة والنهوض بمسئولياتها والإضطلاع بأعبائها .

كانت تلك هى دوافعي لما طالبت به من تعديل المادة (٧٦) من الدستور، وكانت تلك هى ما تنطوى عليه هذه الخطوة من دلالات ، وما تتوخاه من أهداف ومكتسبات . إلا أن هذه الخطوة تفرض مسئولية - بذات القدر من الأهمية - على المجتمع بكافة فئاته ، وعلى المجتمع الأهلى على وجه الخصوص . مسئولية وطنية تحتم المشاركة الإيجابية الفاعلة والبناءة من أجل صالح الوطن فى حاضره ومستقبله .

إن ما شهدته الساحة السياسية من ردود فعل حول هذا التعديل ، وما طرحته مختلف القوى من آراء وتوجهات حوله ، إنما يمثل بداية لمرحلة جديدة من حوار وطنى مسنول ، يتوخى صالح الوطن .. حوار ينبع وتتحدد معالمه من أرض مصر ورؤى أبنائها ، ويستهدف تفعيل هذا التحول غير المسبوق بموضوعية وتجرد ، على مسار جديد يثرى تجربتنا الديمقراطية ويستكملها ، ويحصنها فى ذات الوقت من الإنزلاق إلى ما يمكن أن يحدث خللا بالتوازنات الدقيقة ، التى يتعين أن نأخذها جميعا فى الاعتبار، من أجل الحفاظ على إستقرار وأمن وسلامة الوطن .

إن مسارعة الأحزاب السياسية بطرح إجتهاداتها حول ما طالبت به من تعديل دستورى ، تنهض دليلا على رغبتها الجادة فى أن تكون شريكا فى دعم أسس الديمقراطية ، وصياغة رؤى المستقبل نحو مزيد من إزدهار الحياة السياسية بمصر .

وسوف نظل داعمين لهذا الحوار الإيجابى البناء ، كى نخلص سويا لأفضل السبل لتعزيز مسيرة الديمقراطية ، فى ظل نهج وطنى خالص يحفظ المصالح العليا للوطن .

الإخوة والأخوات

إن تعديل المادة (٧٦) من الدستور يمثل تنويجا لما بذلناه من جهود لتحقيق الإصلاح السياسى ، كما يمثل مسارا جديدا تشقه الأجيال وتتوحد من خلاله إرادة أبناء الوطن . ولم تقتصر تلك الجهود على ما بادرت به الدولة من توجهات وقرارات تعزز من مسيرة الديمقراطية ، أو ما شاركت به الأحزاب من طرح لأفكارها ورؤاها فى إطار الحوار

الوطنى المستمر ، وإنما شارك فيها وآزرها المجتمع الأهلى المصرى العريق ، المتسعة قاعدته ، والثابتة جذوره منذ ما يزيد على قرن من الزمان ، والذى سنواصل العمل على أن نفتح أمامه المزيد من الآفاق الرحبة لطرح رؤاه والنهوض بدوره ، إنطلاقاً من إقتناعنا بأهمية إسهاماته وعطائه .

وسيشهد مؤتمرنا هذا عرضاً لنماذج أخرى متفردة وناجحة ، لتجارب المجتمع المدنى ومبادراته ، وجمعياته الأهلية وعطائها ، من أجل الإسهام فى جهود الإصلاح فى مختلف المجالات فى مصر والعالم العربى .

وإننى على ثقة فى أن المجتمع الأهلى قادر على مواصلة الإضطلاع بدوره المحورى ، والقيام بواجبه القومى ، من أجل الماضى قدما نحو مزيد من التحديث والتطوير والإصلاح لمجتمعنا العربى .

كما أننى على ثقة فى أن مجتمعنا العربى بكل ما يمتلكه من قدرات وإمكانات ، لقادر على مواكبة ما يشهده عالمننا من متغيرات ، ومواجهة كل ما يطرحه من تحديات ، والإستفادة مما ينطوى عليه ركب التطور من فرص ومميزات ، تتيح له تحقيق أهدافه وطموحاته فى حاضره ومستقبله .

أتمنى لمؤتمرنا هذا كل النجاح والتوفيق ، والله يوفقنا جميعاً لكل ما فيه الخير لأمتنا وشعوبنا العربية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .